البريطانية الحاكمة[٢٤].

ازاء هذا الوضع المضطرب، جاء وزير المستعمرات البريطانية، ونستون تشرشل، الى القاهرة، وعقد مؤتمراً تمخض عن تقديم عرش العراق الى فيصل بن الحسين، وتثبيت اخيه عبدالله اميراً على شرق الاردن، وذلك في خطوة لارضاء الهاشميين، وامتصاص النقمة الشعبية خارج فلسطين دون الحاق اي ضرر بالمصالح البريطانية والصهيونية. ومن نافل القول ان لقاء وايزمان مع فيصل في العقبة، الذي اعدّ له البريطانيون، حمل فيصل على القبول بوعد بلفور. وانطلاقاً من هذا القبول، لم يتعرض فيصل، في مؤتمر الصلح، للمطامع الصهيونية في فلسطين. وبالنسبة الى شرق الاردن، فقد ارتبطت سياسته بالتوجهات البريطانية، كالعراق تماماً، حتى وقوع نكبة العام ١٩٤٨. فكان هذا التدبير البريطاني مفيداً لتحقيق الاغراض البريطانية ـ الصهيونية في فلسطين.

لجنة هايكرافت

عيّن المندوب السامي لجنة تحقيق برئاسة قاضي القضاة توماس هايكرافت. واتصف تقرير هذه اللجنة بالانصاف الى حد كبير. فقد عزت اللجنة اسباب انتفاضة ١٩٢٠ الى شعور القلق والتذمر والكره لليهود والاستياء من محاباة الحكومة لهم، وخوف العرب على مصيرهم، وسخطهم من حرمانهم استقلالهم. وهذا الاستياء ناشىء عن اسباب سياسية واقتصادية، وله تعلق بالهجرة اليهودية وبالخطة الصهيونية. واشارت اللجنة الى تضامن الطوائف المسيحية كلها مع المسلمين في العداء لليهود.

وقد اوصت اللجنة بوجوب عمل ما فيه تهدئة لقلق العرب وتطمينهم على حقوقهم ومركزهم، وافهام المهاجرين اليهود، مهما كان ادعاؤهم التاريخي والديني، انهم ينشدون وطناً لهم في بلاد اكثريتها الساحقة من العرب؛ فيجب عليهم، بالتالي، ان يتخذوا موقفاً منصفاً ازاء الشعب الذي يجب عليهم ان يعيشوا معه بسلام[٢٥]. ومن ناحية اخرى، دحض تقرير اللجنة افتراءات الصهيونية المقدمة الى اللجنة، والزاعمة ان سبب الانتفاضة هو اللاسامية وتحريض «الافندية». واشارت اللجنة الى ان العداء لسياسة بريطانيا ناتج عن ارتباط هذه السياسة بتطلعات الحركة الصهيونية الرامية الى انشاء «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين[٢٦].

لم يرض تقرير اللجنة الاوساط الصهيونية. فقد انتقدته بشدة، لا سيما انه اشتمل على نفي لاشتراك الفرنسيين في التآمر، وعلى ان الاحداث جرت بموجب خطة مدبرة من العرب[٢٧]. وحتى المندوب السامي، صموئيل، اشار، في تقريره الى تشرشل، الى ان اسباب الاضطرابات «تعود الى عوامل سياسية واقتصادية زادتها الهجرة الصهونية سوءاً، وان العرب يطالبون بمؤسسات نيابية، ويعتبرون الادارة الفلسطينية ادارة اوتوقراطية خلافاً للاصول»[٢٨].

كان من النتائج الفورية لانتفاضة ١٩٢١ تعليق الهجرة اليهودية من جانب المندوب السامي. ومع ان هذا القرار قد الغي بعد شهرين من اصداره، فقد لقي المندوب السامي، المعروف بميوله الصهيونية، تقريعاً عنيفاً من قبل زعماء الحركة الصهيونية. واعتباراً من تاريخ هذا الالغاء، خضعت الهجرة اليهودية الى فلسطين، حتى العام ١٩٣٦، للقدرة الاستيعابية الاقتصادية لفلسطين[٢٩].

وتجدر الاشارة الى ان تشرشل لم يعر تقرير اللجنة اية اهمية، ولم يحاول التنازل، ولو